

مصارحة...

من أجل إنهاء الاحتلال وإنقاذ الوطن

يواجه العراق اليوم مرحلة حاسمة في حياة الشعب ومستقبل الوطن.. مرحلة تفوق بكثير خطورة سابقاتها من المآسي والحروب. فقد استباحت مدينة النجف قبل أشهر ثم دمرت الفلوجة تدميراً شاملاً، وشرد أهلها وتبع ذلك الهجوم على مدينة الثورة/الصدر ومن بعدها سامراء وغيرها من المدن العراقية. والآن جاء دور الموصل للدمار والاستباحة الوحشية. ومما لا شك فيه أن سلسلة المجازر المنظمة والتخريب المخطط لن تتوقف عند هذا الحد، بل ستتبعها سلاسل جديدة من المجازر والدمار من أجل إركاك الشعب العراقي ونهب ثرواته الوطنية، وتحويل أرضه قاعدة لركاع الشعوب الأخرى.

إن الهجوم الأمريكي الراهن جاء كحلقة من سياسة جديدة اتخذت في ضوء فشل خطط الاحتلال السابقة السنة التي بنيت على افتراضات ترحيب الشعب العراقي بالمحتلين واستكانته لتدمير الدولة العراقية ونهب ثروات العراق. أما السياسة الجديدة فقد رسمت لإلغاء مجلس الحكم المؤقت والوعد بإجراء "انتخابات" سعياً لإيجاد صيغة جديدة للعلاقة بين سلطة الاحتلال والقوى المتعاونة معها، على أسس تؤمن للإحتلال قرصاً أكبر للبقاء. وكان المؤمل من هذه الصيغة تحسين الحالة الأمنية وقدراً من الاستقرار لكي تتفرغ الجهات الأمريكية لاستغلال النفط العراقي الذي كان الهدف الأول للإحتلال. لكن الخطة اصدمت بأرض الواقع وانتهت الى شلل كامل واضطرت الإدارة الأمريكية لعزل بريمر وتعيين السفير (نكربونته) الذي خُلف بصماته الدموية في بلدان أمريكا اللاتينية. أصبح من اللازم إذن القيام بـ(معركة حاسمة) كمعركة مدينة هوي في فيتنام، كما تردد في تصريحات القادة العسكريين الأمريكيين.

من الواضح من التدمير الكامل لمدينة الفلوجة إن الهجوم لم يأت بمعزل عما جرى ويجري في العراق اليوم، بل كان هدف سياسة جديدة يبرز فيها التخطيط المسبق، سياسة الأرض المحروقة لتهديم المدن العراقية تباعاً وتشريد السكان المدنيين. فالهجمات الواسعة النطاق ونوعية الأسلحة المستخدمة تظهر، ما يجري هو حرب جديدة واحتلال جديد للمدن العراقية، بوحشية لا تعرف الحدود. فكان الهجوم على النجف المعركة الأولى وتوسع الحال ليشمل مدينة الثورة/الصدر، ولكن أرجئ الهجوم على الفلوجة لحين الانتهاء من الانتخابات الأمريكية لئلا تكن رئاسة بوش الثانية اول الضحايا. ذلك نطاق هذا الهجوم وغزارة سفك الدماء ومقياس والتدمير كان من الوحشية والشمول ما تجاوزا حدود عملية عسكرية الى جرائم حرب يتضاعل امامها تخريب غورنيكافي اسبانيا ومدينة هوي في فيتنام تمهيداً للطريق للمرحلة اللاحقة. فالهجوم الأمريكي الجديد لم يزل في اول مراحلها، وما لم تتدارك القوى الوطنية الامر، فقد تكون النتائج وخيمة. أول ما يقتضيه ذلك نبذ الاوهام ومصارحة الذات، للإعتبارات التالية:

○ إن سياسة التدمير الأمريكية الجديدة هذه لا تقتصر على الميدان العسكري، بل هنالك بعد لتدمير سياسي لا يقل سفكاً للدماء. فالفرق بين الأول والثاني هو أن يكون الخراب والقتل بأيد عراقية أو تنتكر بزي عراقي، تمهيداً اشعال حرب أهلية يقتل فيها العراقي اخاه العراقي بينما تتفرغ قوات الاحتلال للسيطرة على البلاد ونهب ثروات النفط وضمان ذلك بقواعد عسكرية قد تم انشاؤها بعيداً عن الأنظار. لقد جرب الاحتلال وسائل عديدة لتحقيق هذه الغاية كاستخدام قوى الظلام المشبوهة وشرادم الجزارين وقتلة النساء البريئات سعياً لإثارة الفتن الطائفية التي لا ينجو من ويلاتها احد، غير المحتل، لجر البلاد الى حروب أهلية مدمرة. إن هؤلاء المخربين جزء لا يتجزء من قوى الاحتلال.

○ وعندما فشلت هذه الاساليب اضطر الاحتلال تحت الضغوط الشعبية الى إلغاء اجراءات بريمر واعلن قانون "الإدارة العراقية المؤقتة" الذي تضمن عوداً بإجراء "انتخابات تأسيسية" قبل نهاية كانون الثاني المقبل تمهيداً لسن دستور جديد لـ"نقل السلطة" الى ادارة عراقية يعترف بها دولياً. ولكن اتضح الآن من سلسلة الهجمات العسكرية الواسعة الاخيرة بأن المقصود من وراء الوعود بالانتخابات في العراق كان لتأمين نجاح بوش في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، بعد أن تدهورت مكانته في أعقاب فشل خطط الاحتلال الأولى المبنية على توقعات بنصر سريع وترحيب الجماهير العراقية بالمحتلين. كان من الضروري إذن فرصة من الوقت لإعداد جهد عسكري استراتيجي يفضي تدمير المدن العراقية وخلق الظروف لتجزئة العراق.

○ السياسة الجديدة، كما أشار كيسنجر في مقاله في مجلة نيوزويك الأمريكية (٨ تشرين ثاني الجاري) تستهدف تفكيك الكيان العراقي الى محميات مفككة سهلة الانقياد. لكن مشروع كهذا لا يمكن ان يتحقق الا بإشعال حرب أهلية طاحنة شأن ما حدث في يوغوسلافيا وخلق الآليات السياسية والقانونية لذلك. وتمهيداً لهذا الغرض صيغ قانون الانتخاب (وهو الامر رقم ٩٦ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة) الذي وقعه بريمر وهو يهيم بمغادرة العراق. فقد وضع القانون وفق مبدأ التمثيل النسبي المستخدم في عدد من البلدان، وهو نظام يعتمد على نزاهة المشرفين على الانتخاب وعدم وجود مصلحة خاصة لانحيازهم لأي طرف كان من المرشحين. لكن القانون المذكور صيغ من قبل سلطة الاحتلال وبعيداً عن مشاركة الشعب العراقي، وفي بلد احتل بغير شرعية دولية. فلم يكن من العجيب أن يحوي القانون من الثغرات ما يتيح اوسع التلاعب والتزوير. إذ تنص المادتان ٣ و٤ من القسم ٣ القانون المذكور على ما يلي:

٣- سيكون العراق دائرة انتخابية واحدة، وسيتم توزيع جميع المقاعد في المجلس الوطني على الكيانات السياسية من خلال نظام التنظيم النسبي. ٤- تعتمد الصيغة المستخدمة لتوزيع المقاعد في المجلس الوطني على أعضائه على حساب اولي يستخدم الحصص البسيطة (هير كوتا) وعلى حسابات اخرى تالية تستخدم أكبر المتبقي. ويكون الحد هو الحد الطبيعي، ويحسب بقسمة إجمالي عدد الاصوات السليمة والصالحة على ٢٧٥. ويتم توضيح طريقة استخدام هذه الصيغة في لائح تنظيمية تصدر عملاً بالقسم ٦.

مثل هذه الصيغة تنيط توزيع المقاعد بأيدي سلطات الاحتلال وبمن تعينهم من مسؤولين. عندئذ يمكن التلاعب بالحصص المقاعد المخصصة بطريقة ارتجالية بحيث تثير النزاعات الداخلية لاحداث شقة بين الاطراف المتنافسة. فليس من المتوقع ان يتم التلاعب بتوزيع المقاعد بطريقة لا تسمح بأغلبية لأية قائمة من القوائم المتنافسة التي ستجيزها سلطة الاحتلال. فمثلاً يمكن منح كتلة من مرتزقة الاحتلال بنسبة عشرة او بالمئة او نحو ذلك، فإذا كانت القائمتان المتنافستان من العداء بحيث لا يسمح باتفاقهما، تكون نسبة المرتزقة الصغيرة نسبياً هي التي تقرر ما يجري. وعندئذ تتكرر مهزلة مجاس الحكم المؤقت. ومع ذلك فيمكن ان تقود عملية الانتخاب الى احتكاكات دامية تشغل الشعب عن وجود الاحتلال. لذلك ستخيب آمال أي جماعة تراهن على انتخابات مثل هذه، وتكون النتيجة حرباً أهلية مصنوعة بأيد عراقية تحركها دوائر الاحتلال.

لتلافي هذا الخطر الكبير، نرى ان الصيغة الصحيحة لاجراء انتخابات تعكس الإرادة الحقيقية لجماهير شعبنا هي ان تتم وفق:

أولاً - إصدار جدول زمني لإنهاء الاحتلال وجلاء القوات الاجنبية جلاء كاملاً من كل بقعة من أرض العراق، بتأييد من مجلس الامن الدولي.

ثانياً - إجراء الانتخابات تحت اشراف دولي تقرره الأمم المتحدة ومن شخصيات معروفة بنزاهتها واحترامها بين شعوب العالم.

ثالثاً - توافق، أن لم يمكن اتفاق، على صيغة مقبولة لنظام للتمثيل الانتخابي النسبي العادل بين ممثلي أطراف الشعب العراقي.

رابعاً - إعلان القوى الممثلة للأطراف والتيارات السياسية الرئيسية في البلاد شجب حملات التهديم والتقتيل للمدن العراقية التي تجريها القوات الأمريكية على أرض العراق المحتل، وكذلك إدانة الجرائم البشعة والتمثيل الجسدي التي تمارسها شرادم مشبوهة تسمى

تكلمة .. "مصارحة...من أجل إنهاء الاحتلال وإنقاذ

الوطن صا

الى سمعة الشعب العراقي وتمسح المقاومة الوطنية المشروعة وتقدم الخدمات الكبرى للمحتلين لتبرير الاحتلال.

وبغياب هذه الشروط المذكورة ستكون الانتخابات تزييفاً للإرادة الشعبية وإطالة للاحتلال بإضفاء مظهر الشرعية الدولية على احتلال غاشم وغير شرعي، نفذ انتهاكاً للقرارات الدولية.

فبعد تدمير الفلوجة ومن قبلها استباحة النجف وغيرها من مدن العراق، لم يعد خافياً ان "الانتخابات" الموعودة في العراق أصبحت غطاءً لتنفيذ خطة عسكرية تكرر الاحتلال وتصرف أنظار الرأي العام العالمي عما يجري من تدمير وسفك للدماء البريئة. في وقت يجري الإعداد لعقد مؤتمر دولي في مصر، لاقرار الوضع الذي تريده واشنطن من المجازر الراهنة وتقرير مصير العراق بغياب ممثلين شرعيين للشعب العراقي.

أن قوى الاحتلال اصبحت عاجزة عن البقاء في الوضع الراهن للعراق، دون مضاعفة قواتها ومعداتها، ودون من نشر الدمار وسفك الدماء، والمطلوب من القوى والافراد الحريصين على مستقبل الوطن الارتفاع الى مستوى المسؤولية للتفاهم على صيغة تحقق الحد الأدنى من جمع الكلمة لاحباط خطط تدمير البلاد وتشريد الشعب العراقي، والسير بالبلاد في طريق الحرية والبناء والرفاه.